أكد لفضائية «الصباح» أن مراسيم الضرورة لو تركت للنواب لحاول كل فريق تفصيلها بما يتماشى معه ومجموعته

العمير: مجلس الأمة لن يسير في كنف الحكومة.. وإنجازاته ليست للشماتة

■ ما حدث بيني وبين دشتي لم يكن شخصياً ويتعلق بمبدأ رفع الحصانة بغض النظر عن شخصية الشاكي

■ مرسوم الصوت الواحد والانتخابات معروضة على «الدستورية» وامتنعت عن التصويت انتظاراً لموقفها

■ أي قانون مادام من صنع البشر لابد أن تقع فيه أخطاء والاستمرار في إصداره أفضل من البقاء دون شيء

علي العمير

■ صدور مرسوم «الوحدة الوطنية» كان خطوة موفقة ومن لديه تعديل أو استدراك يستطيع القيام به

■ نعلم بوجود متنفذين وفساد وعطايا وهبات في البلد.. وقانون مكافحة الفساد جيد ومن الممكن التعديل عليه

■ الشعب الكويتي كان يتطلع إلى مراسيم الضرورة .. ولدينا أكثر من 70 قانوناً تستحق العمل على إقرارها

كتب مصطفى كامل

اكد النائب الدكتور علي العمير ان مجلس الامة لن يكون طيعاً للحكومة كما يدعي البعض، مشدداً على ان المجلس يسعى الى الانجاز من اجل الكويت وشعبها، وليس شماتة ولا نكاية في احد من المعارضين، موضحا ان الجميع في انتظار حكم المحكمة الدستورية في حل مجلس الامة من عدمه، وان هذا الانتظار لن يمنع النواب من تحقيق الانجازات.

وقال العمير في حديث لفضائية «الصباح» ان ما وصف الكويت بالدولة القمعية مجحف مشدداً على ان من يخالف القوانين يستحق المعاقبة من القضاء الكويتي النزيه، داعيا في الوقت ذاته بعدم النظر الى احكام القضاء بعين واحدة، وجاء في لقاء العمير ما يلي:

■ بداية نود التعليق منكم على ما حدث بينكم وبين النائب عبد الحميد دشتي من سجال داخل قاعة عبد الله السالم وهل بالفعل هذا العارض انتهى ام ان النهاية كانت فقط امام كاميرات وسائل الاعلام؟

– ما حدث لا يخفى على احد انه لم يكن امرا شخصيا يتعلق بشخوصنا وانما يتعلق بامر عام حول مبدأ رفع الحصانة عن احد النواب ولا يخفى على الجميع ان مبدئي هذا انا متخذه حتى في المجالس السابقة بغض النظر من هو شخص الشاكي لانه كما هو معلوم انه زميلنا السابق في مجلس الامة الماضي د. وليد الطبطبائي وكانت القضية الثانية امن دولة وما قصدته من مداخلتي هو اعطاء الفرصة للشاكي ايا كان شخصه بان يذهب للمحكمة لانه اذا لم يجد هذا الطريق فاين يذهب اذن؟ وهذا امر خطر جدا لذلك رايت مع مجموعة من النواب ضرورة ان ترفع الحصانة عن النائب الفاضل نواف الفزيع وفي المقابل زملاء اخرين كان رايهم الا ترفع الحصانة والاختلاف في الراي امر وارد في العمل البرلماني ولم يكن الاعتراض فقط من النائب عبد الحميد دشتي وانما ايضا اخرين قالوا هذا ليس تخصصكم ولا شغلكم وجاءت عبارة تكروتون الحصانات كروتة وغيرها من هذه الالفاظ فحملنا ذلك على الرد ولم تكن نتصور ان يصل الامر الى حد التجريح والشتم كما صار والحمد لله الامر لم يتطور الى اكثر بل ان النائب عبد الحميد دشتي في مداخلته الثانية بين انه لم يوفق في الرد والكلمات التي صدرت وجاء واعتذر ونحن ايضا لا نبرا انفسنا ووقفت وذكرت قول الله تعالى «والذين اذا فعلوا فاحشة او ظلموا انفسكم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون» والحمد لله ان هذا الامر طوي وانه ليس امرا شكليا ولذلك سبحان الله امشي عدل يحتار عدوك فيك راينا التعليقات والتي ذكر فيها البعض ان علي العمير لا يمكن ان يختلف مع عبد الحميد دشتي لهذه الدرجة ووصفوها انها مسرحية واخرين قالوا الامر مدبر والبعض قال عدنا مرة اخرى لمجلس الشازيم لكن لله الحمد طويت المشكلة وعدنا ثانية للاقتراحات والعمل التشريعي ولم ترفع الجلسة وعلى المستوى الشخصي لي انا لم يسعدني هذا الامر واتمنى الا يعود مرة اخرى واتمنى ان جميعنا نقف عند حدود معينة لاحترام الاخرين وان شاء الله يكون هذا ديدننا في المرحلة القادمة.

■ موقفكم الاخير بالامتناع عند التصويت على اقرار مرسوم الصوت الواحد هل من تفسير لهذا التوجه؟ وكيف تقرأ ايضا تحدث النائب صالح عاشور كمعارض للمرسوم؟

– تصويتنا على مرسوم الصوت الواحد كانت قيمته فقط ان يرفع من جدول الاعمال والا فالمرسوم اساسا وما تبعه من اجراء الانتخابات معروض على المحكمة الدستورية وهذا ما حملني على اتخاذ موقف الممتنع لاننا بانتظار حكم المحكمة باقرار المرسوم او رفضة لعدم توافر شروط الضرورة فيه ومن ثم يبطل المرسوم وما ترتب عليه حتى بابطال المجلس الحالي لهذا الامر امتنعت خشية الا يكون تصويتي مصادم للحكم المنتظر.

■ لننتقل لمرسوم حماية الوحدة الوطنية النائب عبد الحميد دشتي صوت برفض هذا المرسوم معللاً ذلك لوجود ضعف في تعريف الازدراء هل بالفعل يوجد قصور في هذا القانون من وجهة نظرك يحتاج الي تعديل؟

– التصويت على المرسوم المعروض يكون اما بالقبول او الرفض مسالة التعديل او الاضافة لا تدخل في التصويت وانما تاتي في مرحلة لاحقة بعد الاقرار عن طريق بقانون اخر او بالتعديل في المذكرة التفسيرية وهذا لا يحتاج لتصويت مثل ما بين الاخ احمد المليفي في بعض القوانين التي جاءت في مراسيم الضرورة وفي ذات القانون هذا تنص المادة الثانية انه لا يجوز لمواطن كويتي ان يذدري مواطنا كويتيا اخر وكان القانون فصل للكويتيين فقط فبين ان هناك استدراكا على هذا القانون فالملاحظات التي يبديها النواب حول معني كلمة الازدراء هناك مذكرة ايضاحية للقانون هي جزء منه ولكن من الممكن ان يكون هناك تفسير من مجلس الوزراء حول معني كلمة الازدراء وتكون محددة بمعني معين ولا اعتقد انه لا يخفي فهم الكلمة مشكلتنا عندما تقع قضية فيها تهميش لفئة من فئات المجتمع او ازدرائهم او التقليل من شانهم نقول لا يوجد قانون ينظم هذه المسالة وعندما جائنا المرسوم اخذ بعض النواب يقولون فيه عبارات ليس محددة او مفهومة اي قانون مادام من صنع البشر لابد ان تقع فيه اخطا وملابسات والاستمرار في اصدار القانون افضل من البقاء دون شي ومن الافضل انه جاء مرسوم في هذا الامر لانه لو ترك للمجلس لحاول كل فريق ان يفصل الامر بما يتماشي معه ومجموعته ويبعد التهمة عنهم لذلك اعتقد ان صدور مرسوم في هذا الشان كانت خطوة موفقة وجيدة ومن لدية تعديل او استدراك على المذكرة التفسيرية يستطيع القيام بذلك.

■ ايضا الامر بالنسبة لمرسوم مكافحة الفساد وكشف الذمة المالية اعترض عليه بعض النواب هل تعتقد ان اقرار هذا القانون حتي ولو كان فيه قصور افضل من الابقاء دون تشريع يحكم هذا الامر؟

– يكفل تاكيد مشكلتنا في المجالس السابقة كما حدث في مجلس 2009 من اتهامات لعدد من النواب بانهم تلقوا اموال وغير ذلك مما عرف بقضية القبيضة وخلافه نحن نعلم بان هناك متنفذين في البلد وفساد بالجهاز التنفيذي وعطايا وهبات وغير ذلك وفي ظل هذا كله ياتينا مرسوم قريب من القوانين التي قدمت بل شمل على اغلب الاقتراحات التي قدمها النواب في المجالس السابقة في ذات الشان فيكون اقراره مهم جدا لانه يستوفي اشياء كثيرة من القوانين التي اقرت ومن عنده الحاق لهذا القانون حتي يستكمل صورته بشكله المتين والصحيح يستطيع ان يقدم ما لديه ونؤكد في هذا المقام اننا داعمين لأي ترميمات لهذه المراسيم التي صدرت.

■ انتهت ازمة عاشها الشباب الكويتي الرياضي منذ العام 2007 عندما كانت الكويت عرضه لايقاف نشاطها الرياضي عالميا هناك جزئية تخص مرسوم الرياضة تتعلق برسوم الاندية هل من الممكن ان يتم تداركها في المذكرة التفسيرية للقانون؟

– اذا لم ينص عليها في القانون يستطيع تداركها واي وجهات نظر لدى الشباب او الرياضيين حول هذا المرسوم من الممكن ان تلحق بقوانين اخري جميع المراسيم التي اقرت مؤخرا اعتقد ان الشعب الكويتي كان يتطلع اليها ولقد طبقنا اللائحة الداخلية في شان هذه المراسيم من حيث رفعها للجان المختصة لدراستها واعداد التقارير الخاصة بشانها ومن ثم جاء التصويت عليها لدينا اكثر من 70 قانونا موجلاً من المجالس السابقة تستحق الانجاز ونتمنى العمل على اقرارها للاسف بعض النواب يترقبون صدور حكم المحكمة الدستورية حتي يعلمون بقاء المجلس من عدمه نريد في نهاية فترة المجلس الحالي بعد الاربع سنوات ان نقول ماذا انجزنا ليس نكاية او شماتة في احد وانما لأجل الكويت والشعب.

■ هناك لغط حول تصويت المجلس على 70 اتفاقية في جلسة واحدة اين كانت هذه الاتفاقيات بالرغم من ان عمر المجلس الحالي مجرد شهرين؟

– هذه اتفاقيات متراكمة من مجالس سابقة وهناك العديد منها اقر في لجنة الشؤون الخارجية منذ مجلس 2009 ولكن لم يصوت عليها بسبب الحل وهناك اتفاقيات ايضا مجودة منذ العام 1999.

■ هناك من يقول ان المجلس الحالي يسير على خطى مجلس يناير 2012 في شان لجان التحقيق خاصة وان النائب نواف الفزيع حاول احياء قضية التحويلات مرة اخرى وتم التاجيل وانت اليوم تم اختيارك كعضو في لجنة التحقيق بعقد شل كيف تنظرون لهذا الامر في ظل رفض البعض لتشكيل اللجنة بحجة ان الامر لدى القضاء؟

– نقدر راي الاخوة النواب واشكر اختيار النواب لي نحن نريد استجلاء الحقيقة ولم نوجه حتى الان اي اتهام للاخوان في القطاع النفطي ولا للتجار المستفيدين من هذا العقد ولقد كنت رئيسا للجنة التحقيق في هذا العقد في مجلس 2009 وتبين لنا ان العقد قيمته 800 مليون دولار وما صرف منه فقط 70 مليون دولار وعن نظر الموضوع امام القضاء نعم لكن هو شق جنائي حتي وان كان تاخر القطاع النفطي في ارسال هذا الموضوع وعلينا نحن كمجلس الامة الشق السياسي.

■ كيف تنظرون الى ظاهرة قيام مجموعة من المواطنين الكويتيين بالتقدم بطلبات للهجرة للدول الاوربية بسبب تردي الخدمات العلاجية والتعليمية والامن والعدالة؟

– هذا الامر ليس بصحيح ولقد التقيت عدد من الاخوان الوافدين اثناء زيارتي لاحد المواطنين في مستشفى الصدر واخبروني انهم ياتون للكويت لكي ينعموا بالخدمات الطبية التي تقدم للمرضى والكويت لديها من اطباء القلب على سبيل المثال المهرة بهذات التخصص من الممكن ان يكون هناك قصور في الامور التنفيذية ولا نبرئ انفسنا منه ولقد قدمنا للمجلس لتقويم هذا القصور سواء في الصحة او التوظيف للكويتيين لكن لا يمكن مقارنة ما يعيشه المواطن الكويتي من خدمات وما ينعم فيه مع اي مواطن يعيش في اصقاع الارض اين المواطن الكويتي ومعيشته من نظيره الاوربي الذي « يلحق الليت يسكره حتي ما تزيد عليه التكلفة «في اوروبا يفضلون القاري لتوفير سعر البنزين والضرائب التي تلاحقهم او حتي فسخ عقود توظيفهم في اي وقت لدينا في الكويت الدولة تكفلت بمتوسط رواتب المسرحين ولم تتركهم ومؤخرا تم التجديد لهم الى ان يحصلوا على وظائف ميزانية الكويت وصلت الى 22 مليون دينار اغلبها يصرف على الرواتب والدعم والخدمات المواطن الكويتي يعيش في رغد.

■ تواصلا مع حديثك عن الضرائب هل بالفعل هناك قانون يجهز في هذا الشأن؟ وماذا سوف يكون موقف مجلس الامة؟

– لو نتحدث عن الضرائب فهذا ليس بوقتها المناسب الدولة عاجزة عن تحصيل مستحقاتها فكيف لها ان تضع ضرائب على مواطنين وتاخذ من دخولهم بحجة انها توفر لهم الخدمات نتمي اولا ان يكون الجهاز التنفيذي قادرا على تحصيل حقوق الدولة ثم لا يكون البدء مباشرة وبالضرائب وانما بترشيد الاستهلاك ليعلم الجميع ان انتاج الوات من الكهرباء يكلف الدولة 14 فلسا ويباع للمواطن بـ2 فلس هناك 14 فلسا فرق لا تحصله الدولة الامر الاخر ضرورة منع تلاعب بعض المواطنين بالسلع المدعومة وخير مثال السلع التموينية التي تخرج خارج البلد وتباع في الحفر والخافجي وكذلك قضية البنزين التي يبتاعه البعض ويستغلون الدعم فيه.

■ يتردد بان مواقف دعلي العمير كانت وراء استقاله ثلاثة من اعضاء التجمع السلفي كيف تنظرون لهذا الامر؟

– هذا الكلام قيل سابقا وفي الوقت الذي لا نرخص باي انسان فماذا اذا كان هذا الشخص قيادي في التجمع السلفي يستقيل او يتنحي لا شك ان هذا الامر يعز علينا والموضوع اكبر مما يشاع ولو كان كما يردد لكان خروجي من التجمع اسهل القضية بدأت مع الاخ محمد الكندري وانسحب لحاله وشكل حركة اسمها حراك وحاول ان ياخذ من ابناء التجمع معه وبعضهم عندما علم ان الحركة تختلف عن التجمع السلفي عاد موخرا للتجمع واخرين قدموا استقالاتهم من حراك والاخوين خالد السلطان وعبد الطيف العميري استقالا من التجمع بسبب كما اعلنا ان هناك قيادات في التجمع اصبحت ترسم السياسة ولا تلتفت للاراء الاخرى وحادت بالتجمع عن الشريعة والدستور ولكن الحمد لله نحن كاعضاء في التجمع السلفي نيقن بان خطواتنا مقترنة بالشريعة الاسلامية وعلى نور منها ونحافظ على الاطر الدستورية وما اختلفنا عليه مؤخرا حول الانتخابات هو منظور امام القضاء وكنا نتمنى من الاخوان الانتظار لصدور الحكم ومسالة استقالة الاخوين هناك جهود تبذل لثنيهم عنها.

■ الاتفاقية الامنية هاجس الشارع في الوقت الحالي والبعض يؤكد انها سوف تمر ولن يرفضها المجلس هل اطلعتم على هذه الاتفاقية؟ وكيف تفسرون التكهنات المحيطة بها؟

– الظن بان هذا المجلس في كنف الحكومة وانه سوف يطاوعها فيما تريد هو ظن خاطئ والاتفاقية الامنية لم تصل المجلس حتي الان وعندما اجتمع وزير الخارجية مؤخرا مع اعضاء اللجنة التشريعية وطلبوا منه الاتفاقية بين لهم ان كل ما يعارض الدستور في هذه الاتفاقية قد ازيل وان الاتفاقية لازالت تدرس في مجلس الوزراء وما سرب حولها هو اجزاء من اتفاقيات امنية سابقة سبق وان عارضتها في مجلس 2006 وما يعنينا الاتفاقية التي وافق عليها صاحب السمو وقادة الدول الخليجية مؤخرا في المنامة واطمئن الشعب الكويتي ان اي امر يخالف دستورنا وشريعتنا لن نقبل فيه وسوف نعارضه لاننا اقسمنا على احترام الدستور ولكن في المقابل لا نريد التقليل من اهمية هذه الاتفاقية نحن دول صغيرة حباها الله بخيرات النفط يجب ان نحافظ عليها في ظل وجود دول جوار تعاني مشكلات عديدة لماذا لا يكون هناك تنسيق امني في دول الخليج يكافح من يحاول التعرض لها.

■ لكن هناك بعض النواب في المجلس البطل يؤكد انه من افضل الانجازات تحول الكويت الى دولة قمعية فما تعليقكم خاصة وانه لم توجه اسئلة برلمانية في هذا الخصوص؟

– لابد ان نحترم مؤسسات الدولة واذا نتحدث عن السلطة التنفيذية وتحديدا وزارة الداخلية وما تقوم فيه بملاحقة المغردين او المتظاهرين علينا ان نعي ان هناك ايضا سلطة اخرى مستقلة تعنى باجراءات الحجز والحبس والمحاكمة هي السلطة القضائية علينا ان نحترم مبدأ الفصل بين السلطات ماذا نقصد بالدولة القمعية السلطة التنفيذية ام التنفيذية والقضائية معا وفي هذه الحالة تكون المصيبة الكبرى في عدم الثقة بالقضاء للاسف البعض يرى بعين وعين اذا القضاء اصدر الحكم يرضيه امتدحه واذا خالفه الحكم قال هذه بدعة من يصف الدولة بانها قمعية فهو متعد ومستخدم لالفاظ مجحفة لحق البلد لابد ان يحصل المتظاهرين على ترخيص ومن يخالف ذلك يتحمل مسؤولياته لانه امر مخالف لا يرتضيه الشعب الكويتي وايضا في المقابل لا نجيز تطاول رجال الامن.

■ ماذا عن موقفكم من قضية المراة الكويتية المطلقة التي يتزوج بناتها ولا يكون لها سكن؟

– مثل هذه الحالة لابد ان تعالج للاسف بعض قوانين الاسكان مجحفة لدينا تقضي بان الشخص لا يستحق لسكن اذا لم يشكل اسرة وسوف نعمل على تلافي اوجه القصور في هذا القانون.

■ موضوع القروض هل سيكون سبب الصدام بين المجلس والحكومة؟

– نتمنى الا يكون ذلك الامر سبب في فشل المجلس او التصادم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لدينا عدد من النواب متقدمين باقتراحات مختلفة في هذا الشان وتم الرد على التصريحات الاخيرة لوزير المالية من قبل بعض النواب برد قوي وسمو رئيس مجلس الوزراء ابلغ النواب بان هذا الامر من اختصاص المجلس وهو من يفصل فيه ونتمنى عند مناقشة المقترحات النيابية حول هذه القضية ان نلتزم بمبادئ معينة وهي الحفاظ على العدل والمساواة وكذلك النظر الى المتضررين من تراكم الفوائد عليهم خاصة وان هناك كثيرون يسددون ما عليهم من اقساط باريحية لان رواتبهم مجزية واقساطهم قليلة وبالتالي لابد ان يخرجوا من الفئة التي يراد علاج اوضاعها والشيء الاهم انه لا يمكن ان تخطئ البنوك ويحاسب المال العام فلابد من تقويم البنوك ومحاسبتها.

■ بعض النواب يترقبون صدور حكم المحكمة ببقاء المجلس من عدمه ليبدأوا العمل.. والمواطن سيسألنا عن كل لحظة

■ نريد استجلاء الحقيقة بلجان التحقيق ولم نوجه أي اتهام لقطاع النفط ولا المستفيدين والقضاء ينظر الشق الجنائي

■ طلب مواطنين للهجرة إلى أوروبا بسبب تردي الخدمات غير صحيح.. والوافدون يأتون للكويت لينعموا بالخدمات الطبية

■ الأوروبيون «يلحقون الليت يسكرونه حتى ما تزيد التكلفة عليهم» ويفضلون القاري لتوفير سعر البنزين ولا مقارنة بيننا

■ الدولة عاجزة عن تحصيل مستحقاتها فكيف تضع ضرائب على المواطنين وتأخذ من دخولهم بحجة توفير الخدمات

العمير أكد أن المجلس الحالي برلمان انجاز

■ خطواتنا في التجمع مقترنة بالشريعة الإسلامية وتحافظ على الأطر الدستورية

■ اختلافنا «السلفي» جاء بسبب الانتخابات وهو منظور أمام القضاء ونبذل جهودا لإثناء السلطان والعميري عن الاستقالة